

الحرب الروسية - الأوكرانية: جيوبوليتيك الشرق الأوراسي في مواجهة البراغماتية الأطلسية

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

لغاز في عموم القارة الأوروبية. على هذا الأساس، تنظر روسيا بعين الريبة الى الحكومة الجديدة في أوكرانيا، خاصة بعد اعلان هذه الأخيرة عن رغبتها الصريحة في الانضمام الى حلف شمال الأطلسي، مما يعني سياسيا، فك الارتباط بالتاريخ السياسي لدول الاتحاد السوفياتي السابق، والقطع مع العزلة مع المعسكر الغربي، خاصة وأن أوكرانيا، خبرت جيّدا التحوّل الى الديمقراطية في المستوي السياسي، وتعلم نوعيّة وحجم الأطماع الروسية في المنطقة وفي العالم، في سياق التنافس الدولي على نقاط الطاقة وما ترتّب عنها من صراعات من ليبيا الى الشرق الأوسط، وإعادة ترتيب التحالفات {الاتفاق الروسي - التركي حول مشروع نورد ستريم}.

في إطار التعامل مع الحرب التي تدور رحاها في الحدود الغربية الجنوبية لروسيا، صرحت ماريا زاخاروفا الناطقة باسم الخارجية الروسية، بأن " أولئك الذين يعتقدون أن الحرب بدأت اليوم، يكذبون بلا حجل. الحرب اندلعت منذ 8 سنوات." يدل هذا الإعلان على أن الإدارة الروسية كانت تتعامل مع الملف الأوكراني منذ اسقاط الحكومة الموالية لروسيا في 2014، وصعود عقل سياسي جديد ينظر الى الجار الروسي بعين الريبة والتوجس من مطامعه التوسعية.

يساعد العمق التاريخي للأحداث، في فهم تطورات الحرب وسيقاتها، على ضوء تغيّرات الجغرافيا في دول الاتحاد السوفياتي السابق، والتحالفات الجديدة في المنطقة.

بعيدا عن القصف الدبلوماسي والإعلامي، تطفو على سطح الأحداث، عديد الأسئلة التي تُحاول تفكيك أسباب ومآلات الحرب الروسية - الأوكرانية. هل هي حرب توسعية تشنّها روسيا ضد الجمهورية السوفياتية السابقة، في إطار استكمال بناء الطوق الأوراسي؟ أم هي حرب انتقامية من الحكومة الأوكرانية التي وصلت الى السلطة في 2014، وأعلنت صراحة على فك الارتباط مع روسيا والعمل على الانضمام الى حلف شمال الأطلسي؟ أو ربما هي إعادة انتشار روسي لحماية خطوط الغاز {نورد ستريم 2} ذات التكلفة والعائدات المالية العملاقة؟

في هذا السياق، تتعدد ردود الفعل الدولية والتي تتشابك أحيانا مع المصلحة، واستغلال الظرف العالمي، ومع الحذر من انتشار الأزمة نحو الصين، وباقي دول حلف "البريكس"، ومن جهة أخرى، يبدو الصراع في منطقة البلقان والقوقاز، إيذانا بعودة المناكفات التي تجاوزتها الأحداث منذ تسعينات القرن الماضي.

من المهم أن نُشير إلى الحجم الجيواستراتيجي لأوكرانيا، إضافة الى التاريخ السياسي للدولة الثانية في الاتحاد السوفياتي السابق. في هذا الإطار، تتمتع أوكرانيا بثاني أكبر شبكة لنقل وتوزيع الغاز في أوروبا، بعد روسيا، وهي شبكة تضم نحو 37.1 ألف كلم من الأنابيب الرئيسية، مع 72 محطة للضغط، و13 منشأة للتخزين تحت الأرض بقدرات استيعابية تبلغ نحو 32 مليار متر مكعب، أي ما يعادل نحو 21.3% من الحاجة السنوية



بعض الدول الغربية، لتنتشر في المياه الإقليمية القبرصية، تحديدا المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وتبني مع روسيا ما أسميناه "حلف فرصوفيا الطاقوي الجديد." حيث كشف الرئيس الروسي عن هذا المشروع الاستراتيجي نهاية 2014 بتكلفة تُقدر بـ 11.4 مليار يورو ما يعادل 12.9 مليار دولار. في الوقت الذي تم التخلي، في خضم الأزمة الأوكرانية، عن مشروع "ساوث ستريم" في البحر الأسود الذي يعرقه الاتحاد الأوروبي. للإشارة، يُمثل مشروع "نورد ستريم 2" لنقل الغاز الطبيعي عبر بحر البلطيق، من أكبر حقول الغاز في روسيا، إلى ألمانيا وعدد من الدول الأوروبية. فيما يبلغ طول الأنبوب الجديد حوالي 1230 كيلومتراً، ويمر بالقرب وبشكل متوازٍ مع خط الغاز الأصلي أنابيب "نورد ستريم 1" الذي ينقل حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز إلى ألمانيا منذ عام 2012. تم بناء وتشغيل خط الغاز الجديد "نورد ستريم 2"، بواسطة شركة "نورد ستريم إيه جي 2" السويسرية، وتعد شركة "غازبروم" الروسية العملاقة أكبر المساهمين في المشروع، حيث غطت أكثر من نصف التمويل، فيما مؤلت شركة "انجي ENGIE" الفرنسية و"OMV" النمساوية

في هذا الإطار، نسوق جُملة من أهم الأحداث التي مهت لتطورات الأحداث، ووقّرت أسباب تعمّق الخلاف، وتفجّر الصراع:

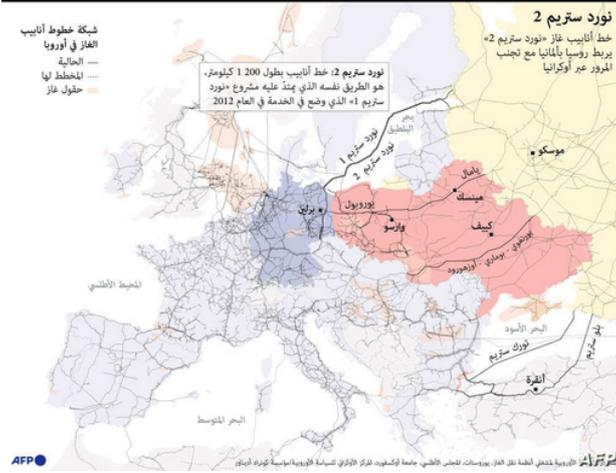
1- الموقف من اسقاط حكومة "فيكتور ايانوكوفيتش" في 2014 الموالية لروسيا عقب احتجاجات حاشدة، عمّت المدن الأوكرانية واعتبار ذلك، رياحا "ديمقراطية انتقالية" تهب على الحدود الروسية. ومن ثمة، صعود قيادة سياسية جديدة بزعامة الرئيس الحالي "فلاديمير زلنسكي" وعلنه الصريح عن فك الارتباط السياسي بالجار الروسي، والتوجه نحو الغرب الأطلسي.

2- اعتبار القيادة الروسية أن ما حصل في أوكرانيا في 2014، حسب ما نقله موقع "الشبكة العربية"، انقلاباً مُموّلاً من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة لاستنساخ التجارب العربية، خاصة مع ظهور معلومات بحسب موقع Oriental Review تُؤكد على لسان الروس، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، جنّدت ودرّبت ما أسمتهم بالعملاء انطلاقاً من الأراضي البولونية، للقيام بأعمال شغب وتخريب في أوكرانيا.

3- تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية للمطلب الروسي بعدم ضم أوكرانيا لدول حلف شمال الأطلسي، حتى لا تتغير قواعد الاشتباك المرسومة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وحماية الخطوط الغربية الجنوبية لإمدادات الغاز الروسي لأوروبا {نورد ستريم 2}، والذي يصل الى الحدود الألمانية عبر الأراضي الأوكرانية، كما يوضحه الرسم التالي:

البرامج الطاقية المُسَطَّرة هناك، وطردها أطراف الوجود الغربي على الحدود الروسية. مثلما حصل مع النظام الشيشاني وجورجيا في فترة سابقة. غير أن نطاق الأزمة الأوكرانية الروسية، يتجاوز في أبعاده الصراع حول السيطرة على الطاقة، وافتكك الصدارة عالميا، ليشمل صراعات السياسة، خاصة بعد استكمال دورة التدخل الأمريكي في الدول الحليفة تاريخيا لروسيا الاتحادية، مثل ليبيا والعراق وسوريا. تطمح روسيا لاستكمال بناء ما تعتبره البديل الاقتصادي والسياسي للنظام العالمي الحالي، من خلال حلف "البريكس" الذي أُنشئ عام 2011 ويجمع عضوية خمس دول من ذوات الاقتصادات الناشئة هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. يُمثل هذا الحلف قُوَّة مالية وسياسية وعسكرية ذات وزن ودور محوري، حيث اعتبرت مجلة "إيكونوميست" البريطانية أن دول البريكس إذا ما تخلت عن سدس احتياطياتها يمكنها تأسيس صندوق النقد الدولي. على ضوء المطاعم والطموحات والسياقات الجديدة، تبلورت مجموعة من ردود الفعل الدولية حول الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تلخّصت في ادانة دولية واسعة للغزو الروسي، مع توظيف عقوبات اقتصادية وسياسية على بعض رموز النظام الروسي. كما ظهر الموقف الألماني على لسان المستشار "أولاف شولتس" القادم حديثا على رأس القوة الاقتصادية الأولى لأوروبا، والمستفيدة رقم 1 من مشروع "نورد ستريم 2"، من أكثر المواقف حدّة تجاه روسيا. يبدو أن ألمانيا تطمح لافتكك الدور السياسي، وتتنزع منصب الناطق الرسمي باسم أوروبا مجتمعة. لا تُنكر الدور

و"Shell" الهولندية وشركات ألمانية أخرى بقية التكاليف. تُوّضح الخريطة المالية، شبكة "نورد ستريم 2" في أوروبا، وفق الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز AFP.



كما، يتجاوز الخط الروسي الألماني بشكل تام- شبكات النقل الأوكرانية، حيث من الوارد أن يُكلّف "كييف" خسارة نحو مليارين إلى 3 مليارات دولار سنويا من رسوم العبور. هذا رغم مساعي واشنطن لعرقلة المشروع شهورا عديدة بفرض عقوبات على الشركات المنفذة والمشاركة في بنائه، لكنها رفعتها بُعيد انتخاب الرئيس جو بايدن بحجة أن المشروع "بات أمرا واقعا". حيث أصبحت ورقة الغاز الروسي حسب الخبير الاقتصادي في مركز صوفيا للدراسات أندري يرمولايف " أداة روسيا لدفع أوروبا نحو إعادة التطبيع معها بعد قطيعة نسبية سببها العدوان الروسي على أوكرانيا منذ 2014". تبدو المعطيات الواردة أعلاه، أهم المَركبات التي دفعت بالنظام الروسي نحو حسم الأمر عسكريا، مما يضمن من وجهة نظر الإدارة السياسية، استدامة وديمومة

في جمهوريات أوروبا الشرقية، خاصة مع فوز تسليم أفغانستان لحركة طالبان. 5- ترتيب الملفات العالقة منذ أزمة الكوفيد والتي تهم الاقتصاد والسياسة، والعلاقات الجيوسياسية التي تعمقت منذ 2020. على ضوء هذه الشروط السياسية والتي تُحدد مآلات الصراع الذي يبدو أنه أصبح عالميا، لازالت القوى الدولية تبحث على تحسين شروط التفاوض مع الخصم الروسي، وذلك من خلال ملازمة ردود الأفعال لموقعها منذ بداية الأزمة، رغم تنوعها وتكثيفها يوما بعد آخر. فبين البراغمية الغربية التي تطبع المواقف الأمريكية والأوروبية، والمطامح الجيوبوليتيكية في الشرق الأوراسي، لازالت الحرب في أوكرانيا تُعيد رسم خطوط الغار، وكتابة الشروط السياسية.

الألماني في مُجمل القضايا الدولية مثل ليبيا واليمن وسوريا، خاصة ما تُمثله من عمق استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال اقتصادها المستقر، واحتضانها للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا {الأفريكوم}. لذلك، هي تعلم جيّدا الأدوار والتحالفات الجديدة في المنطقة، وما يمكن أن تُسفر عنه الحرب الروسية في منطقة تُعتبر محرارا لقياس حجم القوة العسكرية والسياسية. قدمت ألمانيا وعودا بتقديم السلاح لأوكرانيا، وعزل روسيا دوليا. في الوقت الذي تجنّبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد الموقف على غير العادة السياسية. ربما يعود ذلك الى خشية النظام الأمريكي من امتداد المعركة نحو الصين، وتحريك ملف تاوان. غير أن سياقات الحرب التي بدأنا تشرح أسبابها اقتصاديا، سوف لن تضع أوزارها الا بعد توقيع تفاهمات سياسية، تُلخص أهمها فيما يلي:

1- العودة الى الاتفاق الروسي الأمريكي القاضي بعد ضم دول الجمهوريات السوفياتية السابقة لحلف شمال الأطلسي.

2- تثبيت استقلال جزيرة "القرم" التي سارعت روسيا بالاعتراف بها في 2014، ضمانا للعودة لاتفاقية "سيفاستوبول" التي تضمن انتشار أسطول البحر الأسود الروسي في مياه البحر الأسود.

3- الاتفاق حول تسويات سياسية تهم الوضعين الليبي والسوري، والدعم الأمريكي للقوى المناوئة للوجود الروسي هناك، في مقابل دعم روسيا لاستقلال منطقتي "دوينتسك" و"لوهانسك" الأوكرانيتين كورقة ضغط.

4- تخلي واشنطن على مساعيها التوسعية